الأزمة الرومانية ومعضلة الدولة الايطالية
(من سقوط روما إلى تسوية لاتران) 1870-1929

أ.د. قاسم شعيب عباس السلطاني
كلية العلوم السياسية جامعة النهرين
dr.qassim@nahranuniv.edu.iq
(07700169262)

مستخلص البحث:
يتناول البحث تطور ما عُرف بـ الأزمة الرومانية بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة الإيطالية منذ ضم مدينة روما إلى المملكة الإيطالية عام 1870 حتى توقيع تسوية لاتران عام 1929. بدأت الأزمة عندما أنهت إيطاليا الوحدة القومية بضم روما التي كانت خاضعة للسلطة البابوية، الأمر الذي رفضه البابا بيوس التاسع وعدَّه اغتصاباً لسلطة الكنيسة، فأعلن نفسه (سجين الفاتيكان) وقاطع الدولة الإيطالية سياسياً. حاولت الحكومة الإيطالية احتواء الأزمة عبر قانون الضمانات عام 1871 الذي منح البابا امتيازات دينية ودبلوماسية، إلا أن الكنيسة رفضته واستمرت القطيعة لعقود، ومع التحولات السياسية والاجتماعية في إيطاليا، لاسيما تصاعد الافكار الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت الكنيسة تميل إلى التفاهم مع السلطة السياسية، وقد استغل الزعيم الفاشي بنيتو موسوليني هذه الظروف لتعزيز التقارب مع الفاتيكان، فبدأت مفاوضات سرية انتهت بتوقيع اتفاقيات لاتران عام 1929 التي اعترفت بسيادة دولة الفاتيكان ونظمت العلاقة بين الكنيسة والدولة الإيطالية، منهيةً بذلك صراعاً استمر قرابة ستة عقود. انهت تسويات لاتران الصراع الرسمي بين الكنيسة والدولة الإيطالية، وكانت مكسباً لجميع الأطراف، ووفرت حلاً مرضياً بالمقارنة مع قانون الضمانات، إذ عدت التسوية اتفاقية تخضع للقانون الدولي وبين دولتين ذات سيادة، فضلاً عن حصول الكنيسة على تعويضات مرضية مكنتها من تحسين وضعها الاقتصادي المتردي، وبالنسبة للفاشين فأنها كانت فرصة لهم لاستكمال برنامجهم السياسي في إيطاليا وكسب ود ملايين الكاثوليك داخل إيطاليا وخارجها.

الكلمات المفتاحية: الازمة الرومانية، اتفاقية لاتران ، موسوليني، المملكة الإيطالية.

المقدمة :
مثلت الكنيسة الكاثوليكية بثقلها الديني وبعدها الروحي، معضلة واجهة الآباء المؤسسون للوحدة الإيطالية منذ عام 1861، إذ أن الدولة البابوية ضمت في ذلك الوقت أهم مدن وسط إيطاليا، لاسيما مدينة روما العاصمة التاريخية للدولة الإيطالية، وقد رأى الساسة الايطاليون أن وحدتهم القومية والجغرافية تبقى منقوصة ما دامت روما خارج سيطرتهم، لذلك وعندما سنحت لهم الفرصة تم الاجهاز عليها وضمها عنوة في صيف عام 1870 بعد ان انسحبت الحامية الفرنسية منها.
مثل الحدث الأساس للمشكلة التي بات تعرف بالأزمة الرومانية، إذ اعترض البابا على ذلك الضم واعلن انه (سجين الفاتيكان)، وقاطع كل نشاط مع الحكومة الإيطالية التي اعتبرها دولة غاصبة،

وعلى مدى 58 عاماً جرت عدة محاولات لتطبيع العلاقة بين الطرفين الا أنها لم تفلح حتى تم الحل اخيراً على يد زعيم الفاشية الإيطالية عام 1929 . نحاول من خلال هذا البحث بيان تداعيات تلك المشكلة ومحاولات حلها ومواقف زعماء الكرسي الرسولي من العلاقة مع إيطاليا، وبيان الأسباب والظروف التي أدت إلى تطبيع العلاقة وحدوث تقارب بينهما، لاسيما بعد وصول الفاشيين إلى السلطة عام 1922. أن الإشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في السؤال التالي: **" كيف تحول ضم روما عام 1870 إلى صراع طويل بين الكنيسة الكاثوليكية والمملكة الإيطالية ،وما دور التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوصول إلى حل نهائي لها؟** . ويتفرع عن تلك الإشكالية ثلاث نقاط رئيسة:

- ما هو أهل أصل الأزمة الرومانية .
- كيف تطورت العلاقة بين الكنيسة والدولة الإيطالية على مدى 58 عام.
- ما هي العوامل التي ساهمت في حلها بعد وصول الفاشيين للسلطة والتوقيع على تسوية لاتران عام 1929.

اعتمدت في كتابة هذا البحث على مصادر عديدة ويأتي في مقدمتها الرسائل السنوية التي يلقها بابوات الكنيسة الكاثوليكية والتي بينوا فيها مواقفهم من هذه القضية، فضلاً عن الوثائق الإيطالية فيما يخص قانون الضمانات عام 1871 ومعاهدات لاتران الثلاث لعام 1929، معززه بالبيانات التي القاها زعماء الفاشية الإيطالية ، فضلا عن الكتب الوثائقية والمقالات الاكاديمية التي درست هذا الموضوع. قسم البحث إلى ثلاث محاور تناولنا في المحور الأول جذور المشكلة البابوية فيما درس المحور الثاني موقف الفاشية منها، فيما ناقش المحور الثالث تسوية لاتران عام 1929.

المحور الاول: جذور المشكلة البابوية :

بعد أن أعلنت إيطاليا وحدتها في آذار 1861 وضم البندقية في عام 1866 ، لم يتبقى لدى الايطاليون سوى ضم مدينة روما لانجاز وحدتهم الكاملة ،لاسيما وان مدينة روما أعلنت عاصمة للمملكة منذ اعلان وحدتها، الا ان وجود الحامية الفرنسية ودعم نابليون الثالث للدولة البابوية كانت حائلاً دون ضمها إلى الكيان الإيطالي[i].

أولا : ضم روما عام 1870 وتداعيتها

حاولت إيطاليا الاستفادة من التناقضات والمشاكل بين الدول الأوربية لتحقق غاياتها، وقد سنحت لها الفرصة عند اندلاع الحرب (البروسية – الفرنسية) صيف عام 1870 ، إذ راقب الايطاليون هذه الحرب وراهنوا على نتائجها لتحقيق طموحاتهم في ضم ما تبقى من المدن الإيطالية، وكان للخسارة التي تعرضت لها فرنسا في معركة سيدان في الأول من أيلول 1870 دوراً كبيراً في تحرك الايطاليون لإنهاء استقلال روما[ii].أرسل الملك فكتور ايمانويل الثاني Victor Emmanuel II(1861-1878) [iii] في 10 أيلول 1870 مبعوثه الكونت غوستاف بونزا سان مارتينو G.P. San Martino(1810-1876) [iv] إلى البابا بيوس التاسع Pius IX (1846-1878) [v] ، حاملاً رسالة منه ، كان هدفها اقناع البابا بالسماح للقوات الإيطالية بالدخول إلى روما بشكل سلمي

وضمها إلى إيطاليا، مع أعطاء البابا ضمانات لمكانته الدينية، إلا أن البابا رفض هذا العرض ورد بعبارة مقتبسة من الكتاب المقدس: **" أنا لست نبي ولا ابن نبي، ولكني أقول لك لن تدخلوا روما أبدا"** ، وأرسل رسالة إلى الملك الإيطالي حملت نفس المضمون[vi].

بعد رفض البابا عبرت الجيوش الإيطالية الحدود البابوية يوم 11 أيلول 1870 وتقدمت نحو روما التي شهدت اشتباكات بسيطة بين القوتين، انتهت سيطرة القوات الإيطالية على المدينة في 20 أيلول 1870 ، وفي يوم 2 تشرين الأول 1870 تم الإعلان عن ضم روما بعد استفتاء شعبي ونقل العاصمة إلى روما في تموز 1871[vii].

ثانياً : قانون الضمانات رقم 214 في 13 آيار 1781

بعد أن ضمت مدينة روما إلى المملكة الإيطالية، كان على الحكومة الإيطالية والبرلمان الإيطالي إيجاد نوع من التسوية مع البابا بيوس التاسع تمهد الطريق لاعتراف الأخير بعملية الضم أولاً وتنجب الغضب الفرنسي ثانيا، لاسيما وان الايطاليين لم يتمكنوا من معرفة موقف الحكومة الفرنسية من تلك العملية، وعلى اعتبارها الدولة الكبرى التي كانت توفر الدعم الكامل للبابا وحكومته في روما ، وعلى أساس تلك المخاوف تمكن البرلمان الإيطالي في يوم 13 أيار 1871 من أقرار قانون الضمانات The Law of Guarantees والذي يحدد صلاحيات الحكومة الإيطالية وعلاقاته السياسية والكنيسة مع الكرسي الرسولي (الهيئة الإدارية الكنسية)، وحل المسألة الكاثوليكية مع البابا[viii]، وقد شجع عدم الاكتراث الدولي الحكومة الإيطالية على المضي قدماً في اصدار هذا القرار وابلاغه للبابا الذي أعطاه السيادة على الكنيسة في دولة حرة ذات سيادة مستقلة ،وحقه في استقبال وارسال السفراء وإدارة الشؤون الدبلوماسية لدولته التي لا يتجاوز المنطقة المحددة في مدينة روما، وكان أهم بنود القانون هي:

- ان شخصية بابا الكنيسة الكاثوليكية مقدس ولا يجوز انتهاكه وان الأمانة أو الأذى التي تلحق بالبابا هي مساوية للأمانة التي تلحق بشخص الملك الإيطالي مما يعني حصانة المنصب الرسول وتمنه من هذه الناحية بالمساواة القانونية مع ملك إيطاليا[ix].
- من الناحية الدينية فأن مناقشة الأمور الدينية والآراء التي تصدر عن البابا أو الكرسي الرسولي تبقى حرة ولم يمكن تسليمها أو الحجر عليها من قبل الايطاليين. وبمعنى ان المواقف الدينية للبابا كونه رمزاً دينياً لكل الكاثوليك في العالم سيبقى حرة ولا تخضع لسياسات واهواء الدبلوماسية الإيطالية وعلاقتها بدول العالم المختلفة، وان مواقف البابا سواء المساندة أو المعارضة، هي آراء تعبر عن مواقف الكرسي الرسولي ويجب أن تحترم من يمثل الايطاليين[x].
- لرجال الدين الكاثوليك حق التجمع بحرية في المدينة البابوية ولا يجوز للحكومة الإيطالية معارضة ذلك ، وهذا الحق يتعلق بالجانب الكنسي الديني ولم تحدد على أساس الجنسية لرجال الدين[xi].

– يقتصر تطبيق نظام الاكزكواتور Exequatur على المناصب الكنسية الكبرى فقط باستثناء مدينة روما، لاسيما في الضواحي القريبة منها، كما يطبق على الاعمال التي تؤثر في إدارة أو التصرف بالممتلكات الكنسية، وهذا النظام معناه أن الحكومة الإيطالية كانت تصدق على القرارات التي يصدرها البابا حتى تصبح نافذة ،وبموجب هذا القانون اقتصر تطبيقها فقط على المناسب الكنسية العليا خارج مدينة روما مثل تعيين الأساقفة أو رؤساء الاديرة والمناصب الكنسية العليا، فضلاً عن القرارات المتعلقة ببيع أراضي الكنسية وشراء ممتلكاتها في أدارة أموالها والواضح ان هذا البند حاول الموازنة تحت سلطة الدولة الإيطالية وسلطة الكنسية بعد ضم روما[xii].

– لا يجوز الطعن في الاحكام التي تتعلق بالمسائل الروحية، الا ان المحاكم المدنية لها الحق في النظر في الآثار القانونية لتلك الأحكام، مما يعني تعيد وتوازن الأحكام التي تصدرها الكنسية والتي قد تؤثر على بعض المسائل المدينة[xiii].

– فيما يتعلق الأملاك العقارية فأن الحكومة الإيطالية إشارات بأن قصور الفاتيكان و لاتران Lateran ستبقى ملكاً للبابا، فضلاً عن قلعة غاندولوف Castel Gandolof والتي تقع على بعد 25كم جنوب غرب روما في إقليم لاتسيو، مع الإشارة إلى أن رجال الدين المقيمين في هذه الأماكن لهم حرية التواصل مع العالم الخارجي وتعفيهم من أي تدخل في شؤونهم أو في بريدهم وأوراقهم الرسمية وما يتعلق بذلك[xiv].

– تتخلى الحكومة الإيطالية عن حقها في سلطتها التاريخية في صقلية بموجب نظام النيابة الرسولية Apostolic vicariate [xv] في تمثيل الكنيسة في بعض الشؤون داخل الجزيرة، فضلاً عن عدم الزام الأساقفة بقسم الولاء للملك الإيطالي عند تعيينهم في مناصبهم ،وكان هذا تنازلاً مهماً من الحكومة الاظهار الاحترام الاستقلال الكنيسة[xvi].

– يمنح الكرسي الرسول في روما الحق في التمثيل الدبلوماسي كما يتمتع المبعوثون المعتمدون لديه بحصانة داخل الأراضي الإيطالية، مما يعني ضمان استقلال علاقات البابا الخارجية بمعزل عن الحكومة الإيطالية[xvii].

– دفع مبلغ تعويض للبابا بمبلغ سنوي قدره 3.225.000 ليرة إيطالية وذلك لتغطية جمع احتياجاته لإدارة شؤونه من صيانة المباني والبعثات الدبلوماسية وغيرها، ويبدو ان الحكومة الإيطالية ارادات تقليل الخسائر المادية التي تعرضت لها السلطة البابوية يعد السيطرة على الأراضي والممتلكات التي كانت تحت سيادتها أو مساعدتها في تأمين الموارد المادية اللازمة لتسيير شؤونها الداخلية[xviii].

رفض البابا بيوس التاسع عرض الحكومة الإيطالية واعلن انه سجين قصر الفاتكان، وفي رسالته التي أصدرها في 15 أيار 1871 اكد البابا بأنه لا يقبل بأي اتفاق من شأنه ان يدمر أو ينقص بأي شكل حقوقه وحقوق اتباعه والتي هي امتداد لحقوق الله أو إشار: **" لو فعلنا ذلك فسنكون قد خنا الأمانة التي اقسمنا على الحفاظ عليها والتي اعلناها واعترفنا بها مراراً"** [xix]، مشيراً إلى أنه لا يمكنه قبول تلك الضمانات **" لا يمكننا ابداً او نسمح أو نقبل بتلك الضمانات التي وضعتها حكومة**

بيدمونت مهما كانت دوافعها كما اننا لن نقبل بأي ضمانات أخرى مماثلة .. والتي عرضت لنا تحت ذريعة الدفاع عن سلطننا المقدسة وتعويضاً لحريتنا في الحكم المدني الذي جردنا منه" [xx].

الواضح من خلال النص أعلاه ان البابا نعت المملكة الإيطالية بحكومة بيدمونت وكأنه أراد الإشارة ضمنياً إلى عدم الاعتراف بالمملكة الإيطالية من خلال حصر نطاقها بحدودها القديمة قبل الوحدة ، فضلاً عن رفض تجريده من سلطته الدينية على مدينة روما تحت ذريعة توفير الحماية له.

حاول البابا من خلال تلك الرسالة أن يقضي الطابع الديني والغيبي على صفة وشرعيته من خلال الإشارة الى ان العناية الإلهية شاءت ان يكون ذلك الحكم المدني حماية لسلطة الكرسي الرسولي، مشيرا إلى أن تلك السلطة المدنية هي ضمان الاستقلال القرار الديني والسياس للحبر الأعظم ، لأنه لو لم يمتلك تلك السلطة فانه سيكون خاضعاً لسلطة حاكم آخر[xxi]، وفي نهاية رسالة يشر البابا إلى العدوان الذي قام به ملك إيطاليا "الحاكم المجاور" بمهاجمته روما هو فعل لا يقوم عليه حتى الأبن الضال، غذ هاجم المدينة وسيطر عليها بالقوة أو إشارة بأن هدف تلك الهجمة هو تقويض سلطته الروحية وتدير حكمة المدين[xxii]. من خلال تحليل رسالة البابا أعلاه أنه رفض العرض الذي قدمته الحكومة الإيطالية على اعتبار ان قبوله من الممكن ان يضفي الشرعية على عملية الضم لمدينة روما، للك حاول من خلال رسالته التأكيد على ذلك المبدأ، ومحاولة اظهار ان إيطاليا ليست سوى دولة مجاورة مما يعني ان العمل التي قامت به هو غير شرعي وغير قانوني في احتلالها وسيطرتها على مدينة روما الكنسية كونها دولة ذات سيادة معترف بها من قبل الدول الأخرى.

كان البابا الذي حظي موقفه بدعم من قبل مجمع الكرادلة الذي عقد في نهاية شهر تشرين الأول 1871[xxiii]، قد اتخذ ذلك الموقف الواضح المعارض وانه سجين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ومقاطع للعلاقة مع المملكة الإيطالية في كافة شؤونها، ومراهنا على دعم الدول الكاثوليكية في استعادة حقه، الا ان تبدل الأوضاع الإقليمية في أوربا وخسارة فرنسا الحرب، فضلاً عن التغيرات السياسية التي شهدها نظامها السياسي بعد عام 1873 وتأثيراته [xxiv]، كلها أمور جعلت الحديث عن المشكلة البابوية يتراجع إلى مراتب متأخرة، لاسيما وان الحكومة الإيطالية نجحت في نسج علاقات مع الدول الكبرى مثل المانيا والنمسا لغرض إيجاد حلف قوي يقف بوجه أي اعتداء عليها، كل تلك الأمور جعلت العديد من الدول الاوربية تستمر بعلاقتها مع للمملكة الإيطالية وتتجاوز ما حدث في عام 1870 [xxv].عدّ البابا بيوس التاسع أن الدولة الإيطالية استولت على أراضي الكنيسة وشؤنها دونه وجهة حق وبشكل غير شرعي، لذلك تبنت الكنيسة موقف المقاطعة ورفعت شعار Non Expedit والذي يعني حرفيا (لا يجوز او لا ينبغي) في إشارة إلى المواطنين الايطاليين بعدم جواز مشاركتهم في الحياة السياسية الإيطالية ولا يجوز لهم التصويت في الانتخابات أو الترشح للبرلمان الإيطالي ،لاسيما وان البابا أراد عزل الحكومة الإيطالية سياسياً والضغط عليها لتتراجع عن اعمالها في روما[xxvi]. اتسم موقف الكنيسة بالدبلوماسية الحذرة في عهد البابا ليو الثالث عشر Leo XIII [xxvii] (1878-1903) والذي وصل إلى رئاسة الكرسي الرسول في فترة دولية صعبة عاشتها أوربا[xxviii]، لاسيما وان الدول الكاثوليكية كانت منهمكة في تحقيق تطلعاتها الاستعمارية وتأمين

امنها الأوربي، الا ان التحالف الثلاثي والعلاقة مع فرنسا، فضلاً عن الأجواء المتوترة في العلاقة بين الأيرلنديين الكاثوليكية كانت عائق امام نجاحه في استعادة سلطته الدنيوية، مما دفعه للاستمرار في دعم وتطبق قانون المقاطعة السياسية للحكومة الإيطالية، بالأن بعض رجال طالبوا صراحة بتدخل دولي لاستعادة السلطة المدينة للكنيسة على روما ، ومنهم السيد هربرت فوغان Herbert Vaughan اسقف ابرشية سالفورد في إنكلترا عام 1889 من خلال رسالة رعوية Pastoral letter أرسلها إلى كنائس الأبرشية لتقرأ في يوم الصوم الكبير، وكانت الفكرة الأساسية لتلك الرسالة هو **"ان استقلال البابا ضروري لمريدي الكنيسة الكاثوليكية في العالم، لان البابا هو رأس الكنيسة التي تضم 200 مليون كاثوليكي"**، ودعا دول العالم المسيحي على اختلاف مذاهبها لدعم قضية البابا ومع محاولة تطبيع العلاقة مع الدولة الإيطالية وتجففت شروط قانون المقاطعة بداية ثمانيات القرن 19 وإمكانية مشاركة الكاثوليكية في الانتخابات، الا ان هذه المحاولات اصطدمت بعدة عوامل ساهمت في تحول موقف البابا ليو الثالث عشر، منها تصاعد النزعة المعادية للكنيسة التي اتبعتها حكومة فرانشيسكو كرسبي F.Crispi [xxix] (1887-1891 /1893-1896) وفشل المحاولة التصالحية مع الدولة الإيطالية عام 1887 كلها أمور دفعت الكنيسة على اعادة التأكيد على تطبيق مبدأ المقاطعة واستمر هذا الموقف حتى نهاية حبرية البابا عام 1903[xxx].

شهد بداية القرن العشرين من تاريخ إيطاليا تغيرين مهمين على مستوى القيادة العليا في المملكة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية، إذ تمثل التغير الأول في اغتيال الملك امبرتو الأول Umberto I (1878-1900) عام 1900 وتولي الملك فكتور ايمانويل الثالث Victor Emmanuel III(1900-1946) العرش الإيطالي[xxxi]، كما تمثل التغيير الثاني في صعود البابا بيوس العاشر Pius X (1903-1914) في عام 1903، لتولي إدارة الكرسي الرسولي وكانت الأحوال السياسية والاقتصادية والفكرية بداية ذلك القرن العشرين قد تغيرات بوجه عام، لاسيما مع تصاعد تأثير التيارات الاشتراكية والنشاط الاستعماري للدولة الايطالية [xxxii]، مما دفع البابا إلى التفكير بصورة جديدة في التفاهم مع الحكومة الإيطالية لمواجهة النشاط العمالي الماركسي في ذروة نشاطه عام 1904، لذلك سمح البابا وبناءاً على طلبات مجموعة من الكاثوليك لمنحهم إذناً خاصة في المشاركة في الانتخابات مضمونه : **"افعلوا ما يمليه عليه ضميركم"** ، وقد فاز ثلاث نواب كاثوليك في انتخابات 1903-1904 ،وكانت بداية تعاون نسبي بين الكنيسة والمعتدلين وتم تشكيل عدد من الاتحادات والجامعيات ذات التوجه الكاثوليكي، الا ان البابا ضل طوال حبريته يتجنب الغاء قانون المقاطعة رسمياً[xxxiii].توج هذا الانفتاح من الكنيسة الكاثوليكية بعقد اتفاق جنتيلوني (Gentiloni Pact) عام 1913، بين الحكومة الإيطالية ورئيس الاتحاد الانتخابي الكاثوليكي الكونت اوتريانو جينتوليني O.Gentiloni والذي كان اتفاقاً انتخاباً سرياً بين الكاثوليك المعتدلين والليبراليين الإيطاليين، وبموجبه فان الناخبين الكاثوليك دعموا المعتدلين الحكوميين في الانتخابات البرلمانية ، وكان الهدف من الاتفاق مواجهة المد الاشتراكي في إيطاليا وادماج الكاثوليك في الحياة السياسية دون خرق قانون المقاطعة، فضلاً عن دعم المعتدلين للقضايا والسياسات المؤيدة للكاثوليك ،

لاسيما قضايا الأسرة والقيم الأخلاقية والتعليم الكاثوليكي، وقد ساهم هذا الاتفاق وفي وصول حوالي 228 مرشحا لمقاعد البرلمان الإيطالي غالبيتهم من المعتدلين، مع الإشارة الى ان عدد مقاعد البرلمان هي 508 عضو [xxxiv]. هيأت تلك الظروف الارضية المناسبة للبابا الجديد بندكتوس الخامس عشر Benedict XV [xxxv] (1914 -1922)لتطبيع العلاقة مع الحكومة الإيطالية، لاسيما وان تولية منصبه تزامن مع اعلان الحرب العالمية الأولى صيف 1914، وقد مهدت تلك الظروف والشعور الوطني الجارف للكاثوليك الايطاليين والذين أظهروا المساندة والولاء لدولتهم في ذلك النزاع الدولي، والذي كانت فيه إيطاليا على وشك ان تجر ألية، وقد بات من المسلم به ان عملية تهميشهم وابعادهم عن الحياة السياسية ومنعهم من المشاركة في تقرير مصير بلادهم هو امر غير محمود، لاسيما مع تصاعد النشاط الاشتراكي المناهضة للحرب والكنيسة، مما جعل الكنيسة الكاثوليكية تفكر ملياً في محاولة تطبيع علاقاتها مع إيطاليا في فترة الحرب.

كانت نتائج ميثاق جنتوليني قد وضحت للعيان وبرزت سلبياتها عند الكثير من رجال الكنيسة الكاثوليكية الذين رغبوا في اصلاح هذا الوضع أو محاولة الغاء قانون المقاطعة، ولذلك اجتمع مجلس الشؤون الكنسية في 8 آذار 1915 للنظر في جدية التحالف السابق وهل ان المرشحين الجدد جديرين بالثقة، فضلاً بيان الدور الذي لعبه الأساقفة بشكل اثر على تلك الاختيارات ونتائجها، ونتيجة لذلك اصدر المجمع امرا بأبعاد هؤلاء الأساقفة وتكيف كنائس علمانية مدنية في اختيار المرشحين وتقيمهم، الا ان تطورات الحرب العالمية وانخراط إيطاليا فيها لم تسمح بتنفيذ تلك التوصيات، مما دفع الجمعيات والاتحادات الكاثوليكية إلى التفكير بصورة جدية في تشكيل كيان سياسي كاثوليكي يدافع بصورة واضحة عن اهداف الكاثوليك مع الخشية ممن قبل البعض، من ان هذا الفصيل قد ينظر اليه على أنه جناح سياسي تابع وبقيادة البابا ، وفي خضم تلك النقاشات التي استمرت لعدة اشهر، تم الإعلان عن تأسيس حزب الشعب الإيطالي في 18 كانون الثاني 1919، لتمثيل مطالب الكاثوليك الايطاليين ومن خلفهم الكنيسة، فضلاً عن مواجهة الخطر الاشتراكي الذي بدا أنه المسيطر على الحياة السياسية الإيطالية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[xxxvi].

كان تأسيس حزب الشعب الإيطالي نهاية واضحة لقانون المقاطعة الذي اكد عليه الباباوات السابقين، إذ أن البابا بندكتوس الخامس عشر، تعامل بواقعية مع الاحداث الداخلية في إيطاليا، لاسيما الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها إيطاليا بعد الحرب والتبعية التي عرفت بها التيارات الاشتراكية والتي بات واضحاً أنها ذات تأثير قوي على الشعب الإيطالي، لذلك سمحت الكنيسة بتشكيل ذلك الحزب من قبل الكاهن لويجي ستورزو L. Sturzo [xxxvii] (1871- 1959)إذ شارك هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية في عام 1919 وحصل على ما نسبته 20.5% من الأصوات ومثل بـ(100) مقعد من أصل 508 مقعد في مجلس النواب الإيطالي، وفي انتخابات 15 أيار 1921 حصل الحزب على 108 مقعد في البرلمان الإيطالي[xxxviii]. كانت العلاقة بين الحكومة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية في بداية عشرينيات القرن الماضي علاقة غير واضحة المعالم لم تستفد فيها البابوية طول خمسين سنة من مقاطعتها بشيء يذكر، بل يبدو انها اتاحت الفرصة لتيارات مناهضة فكرياً لها لملئ

الساحة السياسية الإيطالية ، وبالتالي كان عليها التعامل بواقعية والبحث عن حل لمشكلاتها السالفة، فضلاً عن دفع الأنظار التي مثلها الاشتراكيون والشيوعيون الايطاليون، لاسيما وان الحاجة باتت ملحة للوصول الى تفاهمات مع حكومة إيطالية قوية وجديرة بالثقة وهم ما سيقوم به موسوليني في السنوات اللاحقة.

المحور الثاني : الفاشية وموقفها من الأزمة البابوية حتى 1925

شهد عام 1922 حدثين مهمين على صعيد إيطاليا، تمثل الأول في انتخابات البابا بيوس الحادي عشر Pius XI[xxxix] (1922-1939) على رأس الكنيسة الكاثوليكية يوم 6 شباط عام 1922 في وقت عصيب من تاريخ إيطاليا، وتمثل الحدث الثاني في وصول بنيتو موسوليني B. Mussolini[xl] (1922-1945) إلى السلطة في 31 تشرين الأول 1922.[xli]

كان على الزعيمين إيجاد نوع من التفاهمات التي من الممكن ان تزيل الجليد في طريق تطبيع العلاقة بين الكرسي الرسولي والمملكة الإيطالية، وقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها إيطاليا بعد الحرب في اذابة ذلك الجليد، لاسيما بعد الإضرابات التي شهدها القطاع الصناعي والزراعي الإيطالي وبروز الاشتراكية كعامل مؤثر في السياسة الإيطالية، فضلاً عن الاضطرابات الاجتماعية والغضب الذي صاحب (النصر المنقوص) في الحرب ، مع عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته إيطاليا للفترة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى والذي تمثل في تشكيل اربع حكومات للفترة (1919-1922) والتي عجزت عن احتواء الازمات[xlii].

مهدت تلك الاحداث الطريق امام الفاشيين لتولي السلطة ، اذ كانت الخارطة السياسية الإيطالية في الفترة التي أعقبت الحرب تتميز في سيطرة واضحة للاشتراكية على الحياة السياسية الإيطالية ،لاسيما في انتخابات 1919 والتي حصلوا فيها على 156 مقعد في البرلمان الإيطالي، فضلاً عن انتخابات عام 1921 والتي حصلوا فيها على 123 مقعد ، بينما حل حزب الشعب الكاثوليكي والذي كان مدعوماً من الكنيسة في المركز الثاني في البرلمان الإيطالي، اما الفاشيون الذي تشكلت حركتهم عام 1919 فلم يظهر لهم تأثير واضح في تلك الانتخابات سوى حصولهم على 35 مقعد في انتخابات 1921، لكن تأثير ميليشياتهم كان واضحاً من خلال حملات العنف التي مارسوها ضد غرمائهم الاشتراكيون والتي استعملوا فيها كافة اشكال العنف للحد من خطرهم[xliii].

ومع تشكيل تلك الحكومات الضعيفة وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار ووضع حد لأعمال العنف، فضلاً عن تنامي قوة الفاشيين على أرض الواقع كلها امور جعلت الملك الإيطالي يفكر جدياً في فسح المجال للفاشيين بقيادة الحكومة، وإبراز ما في جعبتهم من حلول لمواجهة الاشتراكيين أولاً وتحقيق الاستقرار للبلد ثانيا، وهو ما حدث بالفعل بعد ان اسند الملك فكتور ايمانويل الثالث رئاسة الوزراء إلى الزعيم الفاشي موسوليني نهاية شهر تشرين الثاني عام 1922[xliv].

كان على موسوليني توفير الدعم البرلماني لتمرير حكومته، لاسيما وان الفاشيين كما ذكرنا لم يكن لديهم سوى 35 مقعد من اصل 535 مقعد في البرلمان الإيطالي، وكانوا بحاجة إلى دعم أحزاب أخرى ليكون رئيساً للوزراء، لاسيما وان البرلمان الإيطالي تكون من 123 عضوا من الاشتراكيين

و 108 عضو من حزب الشعب الكاثوليكي و 105 من الليبراليين، فضلاً عن القوى الأخرى التي كانت تتأرجح في مواقفها بين تلك التيارات السياسية[xlv].

كانت تلك الاحداث كفيلة بأعاده التفكير لدى البابا بيوس الحادي عشر في إيجاد نوع من التفاهم مع الزعيم الجديد، لاسيما وان الزعيم الفاشي قد عبر عن رأيه في الكنيسة دون مواربه عندما كان عضواً في البرلمان الإيطالي عام 1921 إذ صرح " **ان مئات الملايين حول العالم من الكاثوليك ينظرون إلى روما باعتبارها موطنهم الروحي، وهذا مصدر قوة لا يمكن لإيطاليا تجاهله"**، وتعهد بأن الفاشية ستساعد في إعادة بناء المجتمع المسيحي وتبني دولة كاثوليكية بأمة كاثوليكية[xlvi]، فضلاً عن عدم احتواء البرنامج السياسي للحزب الفاشي الذي تشكيل في عام 1921 عن أي إشارة إلى مصادرة أملاك الكنيسة أو الإساءة اليها[xlvii].

كان على موسوليني ارسال رسائل اطمئنان إلى حلفائه الذين دعموه ،لاسيما الكنيسة الكاثوليكية، وكانت أولى الرسائل هي اصطحاب أعضاء حكومته الى قداس في النصب التذكاري للجندي المجهول في روما، إذ صلى هناك "مثل أي مسيحي كاثوليكي ملتزم"، وكان عليه ان يقنع البابا بأنه الرجل المناسب لحكم إيطاليا، نجح موسوليني في تمرير حكومته بعد ان حصل على دعم الليبراليين وحزب الشعب وبعض الجماعات الأخرى، فضلاً عن معارضة الاشتراكيين لمنحه الثقة إذ حصل على تأييد 316 نائب إيطالي لمنحه الثقة[xlviii].

تمثلت أولى خطوات التطبيع التي اتبعها البابا بيوس الحادي عشر، هو منع الصحف المحسوبة على الكنيسة الكاثوليكية من مهاجمة الفاشيين، وأشار في احدى احاديثه بانه ليس من الحكمة الثناء على حكومة موسوليني في هذا الوقت، لكن تنظيم المعارضة علنا ليس فكرة صائبة، فلدينا مصالح كثيرة يجب حمايتها، بهذا الكلام حدد البابا السياسية الواجب اتباعها تجاه الحكومة الجديدة حتى تبين الأحداث ما هي الإجراءات التي ستقوم بها وبيان مواقفها[xlix].

اعلن البابا بيوس الحادي عشر في رسالته البابوية الأولى في 23 كانون الأول 1922 عن مجموعة من المضامين التي على أساسها من الممكن ان يكون هنالك تعاون مع المملكة الإيطالية، وعلى الرغم من رسالته الطويلة والتي احتوت على 72 فقرة ، اكد البابا في الفقرة 64 على ان البابوية ليست مجرد مؤسسة دينية داخل إيطاليا بل هي سلطة ذات بعد عالمي ، وفي الفقرة 65 أشار بأن الكنيسة لا ترغب في التدخل في الشؤون المدنية للدول لكنها ترفض تدخل الدول في حقوق الكنيسة، مع اشارته الصريحة في الفقرة 67 إلى أن إيطاليا هي الدولة الوحيدة تقريباً التي لا تربطها علاقات طبيعة مع الكرسي الرسولي، وجاء الفقرة 68 لتؤكد بأن الكنيسة الكاثوليكية ترى في الضمانات التي قدمتها إيطاليا للبابا عام 1871 ليست كافية لضمان الحرية الحقيقية مع استمرار احتجاجها على الوضع السياسي الذي انتهك استقلال الكرسي الرسولي، مع التأكيد في الفقرة 70-71 على ان الكنيسة لا تشكل تهديداً على إيطاليا وأيضاً تسعى دائماً إلى السلام العادل ، مع رغبة البابوية في إعادة تنظيم العلاقة بين الطرفين وتحقيق سلام ديني وسياسي، ويبدو من خلال تلك الفقرات بأن الكنيسة الكاثوليكية كانت راغبة في إيجاد تسوية سليمة مع الممكنة الإيطالية للمسألة الرومانية[l].

تلقف موسوليني تلك الأفكار التي طرحها البابا محاولاً اتخاذ إجراءات على أرض الواقع تؤكد قدرته على تحقيق ما عجز عنه الاخرون ، من خلال المضي في مسارين واضحين الأول هو اظهار تمسكه بقيم الكنيسة من خلال محاولة ارجاع الامتيازات التي كانت تتمتع بها قبل ضم روما إذ امر بوضع الصلبان على جدران الصفوف المدرسية ثم في قاعات المحاكم وكافة الدوائر الرسمية، وجرم إهانة أي كاهن، واعادتهم إلى الخدمة العسكرية، وقدم لهم مخصصات مالية، مع توجيه بتدريس الديانة الكاثوليكية في المدارس الابتدائية وقدم الأموال لترميم الكنائس المتضررة في الحرب ودعم ما موجود منها في الخارج ، اما المسار الثاني هو استمرار الاعتداءات من قبل المليشيا الفاشية على التجمعات الكاثوليكية حتى بعد توليه السلطة، إذ شهدت مدن الشمال الإيطالي اعتداءات قوية من قبل الفاشيين على مجموعات كاثوليكية والتي كثيراً ما ادانها موسوليني ،الا انها اثبت بشكل واضح قدرة الفاشيين على النيل من خصومهم دون الاهتمام بوضعهم السياسي او الاجتماعي[li]،

نتيجة إلى كل تلك الأسباب التي وردت سابقاً تم ترتيب اجتماع مهم بين وزير خارجية البابا بيترو غاسباري [lii] Pitro Gasparri (1852-1934) والزعيم الفاشي موسوليني، وكان هذا أول اجتماع من نوعه منذ عام 1871، وقد اتفق الطرفان على ضرورة التهدئة واستمرار التواصل بينهما، وعقد في 20 كانون الثاني 1923[liii]. رفع البابا في بداية عام 1923 الدعم عن حزب الشعب الإيطالي ، فضلاً عن عدم رغبته في اجياد نوع من التمثيل السياسي للكنيسة من الممكن ان يتجاوز حدودها ويؤثر على علاقاتها مع الملك ، وإزاء الضغط قدم زعيم حزب الشعب استقالته في 1923[liv]، الا ان موسوليني استمر في تقديم الدعم الكنيسة من خلال اصدار العديد من القرارات التي صبت في صالحها منها الاعتراف بالجامعة الكاثوليكية ومعارضة للطلاق ودعم قرار روما الكاثوليكي مع الاقرار بأن اي صحفي ينتقص من البابا او الكنيسة يعرض نفسه للمسألة القانونية ، وقد تبلور اقتناع لدى المسؤولين في الكرسي الرسولي بأن موسوليني وحكومته هم وحدهم القادرين على تحقيق مصالح الكنيسة في المملكة الإيطالية[lv].حقق الفاشيون فوز واضح في انتخابات 6 نيسان 1924 والتي استخدموا فيها كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة للفوز فيها ، لاسيما وان قانون الانتخابات الجديد (قانون أشيربو) اكد على ان الحزب الحائز على اعلى الأصوات سيحصل تلقائياً على ثلثين مقاعد البرلمان، وقد حصل الحزب الفاشي الوطني على (374) مقعد في البرلمان الإيطالي ، وكان ذلك اكبر نصر واضح حققه الفاشيون في إيطاليا[lvi]. شعر موسوليني بنصر كبير بعد تلك الانتخابات واعتقد ان حلمه في حكم إيطاليا بصورة دكتاتورية بات اقرب من أي وقت مضى الا ان مقتل زعيم الاشتراكين الايطاليين جيكوما ماتيوتي [lvii]G.Matteotti (1885- 1924) على يد مجموعة من الفاشيين في 10 حزيران 1924 بعد القائه خطاب في البرلمان انتقد فيه سياسات موسوليني وحزبه ، جعلت أحلام موسوليني في مهب الرياح ، لاسيما وان قطاعات كبرى من الشعب الإيطالي رفضت هذا الأسلوب وطالبوا موسوليني بحل المليشيا الفاشية بل ان المعارضة البرلمانية باتت تحظى بدعم متزايد وترحيب شعبي، كانت هذه الازمة في صيف عام 1924 من اعنف الازمات التي جرت بتاريخ الفاشية الإيطالية، والتي شعر فيها موسوليني بعزلة سياسية كانت من

الممكنة ان تطيح بمستقبله السياسي بكل سهولة[lviii]. كان موقف الكنيسة واضحاً خلال تلك الازمة وهو الاستمرار في دعم موسوليني لتحقيق مزيد من الإصلاحات لها، فضلاً عن الخوف من وصول الاشتراكيين الى حكم إيطاليا في حال استقالته من منصبه، لذلك اصدر البابا توجيهاته الى الصحف الإيطالية لدعم موقف موسوليني وحث الكاثوليك على عدم الانجرار وراء الاخبار التي تبثها الدعاية الاشتراكية، فضلا عن إيصال رسالة الى موسوليني في 22 تموز 1924 قدم فيها البابا دعم معنوي له، وأصدرت الصحافة الكنسية اراء شبه رسمية بان الكنيسة تحذر من العمل العنيف ضد الحكومة ، فضلاً عن تجنب استخدام الوسائل المشروعة لإسقاطها[lix]. كانت تلك المواقف كفيلة في عدم حصول تحالف سياسي يمكن ان يواجه حكومة موسوليني، وملئ الفراغ السياسي الذي من الممكن ان تتركه، فضلاً عن الدعم البابوي له، لاسيما وان الجيش والملك الإيطالي كانوا مترددين في المواجهة مع رئيس الوزراء. نجح موسوليني في تجاوز ازمة صيف عام 1924 بدعم الكنيسة الكاثوليكية، واصبح الطريق امام اعلان حكمة الشمولي معبداً، وجاء الإعلان في خطابه امام البرلمان الإيطالي في 3 كانون الثاني 1925 والذي وعد فيه خصومة الذين اتهموا الفاشية بالعنف معلناً تحمل المسؤولية السياسية عن اعمال الحركة وأشار **"إذ كانت الفاشية جماعة إجرامية وإذ كان العنف نتيجة لمناخ تاريخي وسياسي واخلاقي معين، فأن المسؤولية تقع علي، وإذ كانت الفاشية عصابة إجرامية فأنا زعيمها"** [lx]. بدأ موسوليني بحلول حزيران 1925 في استخدام مصطلح (الشمولية) والذي مضمونه احتكار الفاشية للسلطة ، وتعميمه على بناء نظام سياسي جديد لا مكان فيه للحياد السياسي، والذي يعني عملياً بأن من لا يؤيد الفاشية فهو ضدها وهو ذات الشعار الذي رفعه موسوليني في تشرين الأول 1925 **" شعارنا هو كل شيء في الدولة ولا شيء خارجها ولا احد ضدها"** [lxi].

اصدر موسوليني وعن طريق البرلمان الإيطالي مجموعة من القوانين لتأكيد الطابع الشمولي للدولة الإيطالية ومنها قانون 24 كانون الأول 1925 وقانون 31 كانون الثاني 1926 والتي اصبح بموجبها موسوليني رئيساً للحكومة الإيطالية بمعنى انه اصبح مسؤولاً امام الملك فقط، وقوانين لإعادة إدارة المقاطعات الإيطالية في شباط 1926 وقانون الغى بموجبه تكوين الجمعيات وحل الأحزاب ،واصبح الحزب الوطني الفاشي هو الحزب الرسمي الوحيد، و قانون 25 تشرين الثاني 1926 والذي منع الصحف من توجيه أي انتقاد علني لرئيس الحكومة، فضلاً عن انشاء المجلس الفاشي الكبير ، وانشاء المحكمة الخاصة للدفاع عن الدولة والتي جرمت أي اعتداء على الدولة وجعلت عقوبته الإعدام بموجبه قانون 25 تشرين الثاني 1926[lxii]. مهدت تلك الأوضاع الأرضية المناسبة لحل المشكلة الكاثوليكية التي اعيت الدولة الإيطالية وأصبح واضحاً ان موسوليني لا يقبل ان يشاركه في سلطته احد، ولذلك بدأ في التفكير الجدي في حل المسألة البابوية، لاسيما بعد ان تم تطبيع العلاقة مع الكرسي الرسولي واثبت انه الشخص المناسب والموثوق لحلها.

المحور الثالث: حل المشكلة البابوية وتسوياتها

بعد الإصلاحات الأخيرة التي شهدها النظام الفاشي عام 1925، وسيطرة موسوليني بقوانينه التي سنها في ذلك العام، بات واضحاً أنه الشخصية التي تمتلك القرار الحكومي الإيطالي وهو وحده من يعول عليه في حل مشاكل التي تواجه إيطاليا، لقد شعر البابا بيوس الحادي عشر ان موسوليني وحده القادر على إيجاد حل للمسألة الرومانية" **وهو وحده، قادر على قيادة سفينة الدولة الإيطالية الى مياه اكثر هدوءاً، وتوفير اليد القوية اللازمة لذلك"** [lxiii].

أولا: التمهيد للتسوية

استمر البابا في القيام بالدبلوماسية الناعمة القائمة على التصريحات المؤيدة للزعيم الإيطالي حيثما سنحت الفرصة المناسبة لذلك فعقب محاولة الاغتيال التي تعرضت لها موسوليني في 7 نيسان 1926 والتي نجى منها، اعلن البابا بان العناية الإلهية هي من انقذت موسوليني، والملاحظ ان هذه التصريحات كانت تمهد الأرضية لطرح مشروع كان موسوليني وحده من يقدر على حله[lxiv].

شكل موسوليني في عام 1924 لجنة خاصة لمراجعة القوانين التي تؤثر على الكنيسة الكاثوليكية، وكان الهدف من هذه اللجنة هو إيجاد نوع منه الحل للقضايا التي من الممكن ان توتر العلاقة بين الطرفين، وكمبادرة حسن نية عين موسوليني فيها ثلاث رجال دين، ومع الاحداث التي شهدها ذلك العام وبعد خروجه منتصراً منها، دعم موسوليني عمل اللجنة التي عقدت 35 اجتماع في عام 1925 وتوصلت الى مسودات لمجموعة من القوانين في هذا المضمار، الا ان الكنيسة الكاثوليكية كانت على اطلاع بعمل تلك اللجنة ومن الممكن انها كانت على معرفة بالمواضيع التي تضمنتها تلك المسودات، لذلك نشر البابا بيوس الحادي عشر، رسالة في صحيفة الفاتيكان في شباط 1926 مضمونها ان الكنيسة لا تقبل بقوانين تمس حقوقها بمجرد ان يوافق عليها البرلمان الإيطالي، وإذ كان هنالك لجنة للحل فهو لا يعدو الا ان يكون بالمفاوضات المباشرة بين الكنيسة والدولة الإيطالية[lxv].

رحب موسوليني بهذا الخطاب البابوي وكان متحمساً لإيجاد حل لتلك المشكلة التي ارقت دولته الشمولية التي بدأ في تكوينها، والتي من الممكنة ان يكون الكاثوليك فيها بمثابة كعب أخيل، لذلك اجرى اتصالات مع ممثلين البابا لغرض الاعداد لتلك المفاوضات من خلال اختيار الوفدان اللذان خولى كافة الصلاحيات اللازمة لحسم القضايا المطروحة، وقد رأس وفد البابا السيد فرانشكو باتشيلي F. Pacelli [lxvi] (1872-1935) الشخصية غير الحكومية و الحقوقي البارز، وقد تجنب الباب تعيين وزير خارجيته او احد الشخصيات الرسمية كون الكنيسة الكاثوليكية في تلك اللحظة لا تعترف بالإجراءات التي اتخذتها إيطاليا ضدها عام 1870 ، بينما ترأس الوفد الإيطالي السيد دومينيكو باروني D.Baroni [lxvii] (1879-1929) وهو محامي بارز، وبذلك حرصت الطرفان الى ان يكون ممثليهما من القانونين كون الحل في نهايته هو سألة ذات بعد قانوني، وقد حرص الجانبان على إبقاء المفاوضات التي بدأت في 5 آب 1926 سرية حتى تكون هنالك حرية في المناقشات ، ويبتعد الطرفان عن التأثيرات غير المحسوبة والتي من الممكن ان تؤثر على سير المفاوضات[lxviii].

كانت مسألة الفرق الشبابية الكاثوليكية و منظمة العمل الكاثوليكي من اهم المسائل التي كانت تعرقل سير المفاوضات، لاسيما وان موسوليني الحالم بدولته الشمولية والتي كان جزء منها المنظمات الشبابية الفاشية ، لا ترغب في وجود منافس لها، وكانت ترى في المنظمات الشباب الكاثوليكية خطرا يهدد عملها ، فضلاً عن جماعات العمل الكاثوليكي والتي كثيراً ما تعرضت إلى الاعتداءات عند جانب الفاشيين ولضرورة تلك المسألة اصر البابا بيوس الحادي عشر على بقاء تلك المنظمات وعدم حلها من قبل الحكومة الإيطالية كونها تمثل فصيلا لا يستهان به من الشباب والعمال الداعمين للكنيسة ولذلك اصدار البابا امره إلى باتشيلي بأبلاغ ممثل موسوليني بأن الفتيكان إذ لم يتلقى توضيحاً عن موقف الحكومة الإيطالية من تلك المنظمات بحلول الساعة الواحدة ظهراً من يوم 21 كانون الثاني 1929 ، فأن البابا سوف يصدر احتجاجا قوياً ، وعليه ان ينسى امر التوصل إلى حل للمشكلة البابوية[lxix].لذلك اصدر موسوليني أوامره إلى المجموعات الفاشية بعدم التدخل في عمل تلك المنظمات مما ساهم في استمرار المفاوضات بين الجانبين والتي بات الإعلان عنها وشيكاً ، لاسيما بعد ان قلل البابا من مطالبة التي شعر انها من الممكن ان تعرقل المفاوضات ، لذلك تم التوقيع على الاتفاقية في 11 شباط عام 1929، وصادق عليها البرلمان الإيطالي في 7 حزيران 1929[lxx].

ثانيا : تسوية لاتران عام 1929

تكونت تسوية لاتران من ثلاث معاهدات ذات طبيعة مختلفة إذ كانت الاتفاقية الأولى والتي عرفت بمعاهدة المصالحة من 27 مادة و تعد الأساس في التسوية، إذ بموجب المعاهدة الأولى تم الاعتراف بالسيادة السياسية للدولتين على أراضيهما التي حددت بموجب الاتفاقية، أما المعاهدة الثانية الكونكرادات فقد نظمت العلاقات الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية داخل إيطاليا وعلاقاتها مع الدولة الإيطالية[lxxi]، وتضمن الملحق المالي والذي شكل المعاهدة الثالثة فقد نظمت التسوية المالية للطالبات الكاثوليكية ضد الملكة الإيطالية بسبب ضم أراضي كانت تابعة له[lxxii].

شكلت المعاهدة الأولى الاطار القانوني والهيكل الأساسي لمعاهدة لاتران ، إذ أنها عدت في منظور القانون الدولي اتفاقاً بنية دولتين ذات سيادة وتتعاقدان على أساس متكافئ وفقا للقانون الدولي وقواعده في ما يتعلق بالقوة القانونية لها وفي حال حصول أي نزاع بينهما ، فضلاً عن ذلك فقد أعلنت الدولة الإيطالية بموجب المادة الأولى بأن الكاثوليكية هي الدين الرسمي لإيطاليا، فضلاً عن اعترافها باستقلال وسيادة الكنيسة الكاثوليكية، و البنود الأخرى التي عالجت المسائل العالقة[lxxiii].

وفيما يتعلق بالمعاهدة الثانية والتي شملت اتفاقية الكونكرادات والتي نظمت العلاقة الدينية بين الطرفين والتي اقرت للكنيسة بأنها الدين الرسمي في ايطاليا وإقرار التعليم الديني الالزامي في التعلم الثانوي والابتدائي وهذا ما نصت عليه المادة 36 " **بأنه يتوجب تدريس العقيدة المسيحية وفق التقليد الكاثوليكي**"، فضلا عن تأكيد المادة 34 على اعتماد الزواج الديني بشكل رسمي داخل المملكة الإيطالية[lxxiv]. كانت التسوية المالية الاتفاقية الثالثة التي تضمنها اتفاقية لاتران والتي تبنت التعويض المالي الذي كان على الحكومة الإيطالية دفعة الى الدولة البابوية، وكان هذا الامر قد اخذ أطول وقت في مناقشات المفاوضات والذي استمر لاكثر من عامين وبموجب هذا الاتفاق واقفت الحكومة

الإيطالية على دفع مبلغ 750.000.000 ليرة إلى الكنيسة بشكل فوري، فضلاً عن سندات بعائد فائدة 5% بقيمة 1.000.000.000 ليرة إيطالية، وكانت تلك الأول قد ساهمت في تحسين الوضع المالي المتردي للكنيسة[lxxv].كان الاتفاق ذات نتائج إيجابية للكنيسة الكاثوليكية، لاسيما انه انهى عقود من الصراع مع المملكة الإيطالية، ومنها اعترافها بالسيادة الرسمية على الفتيكان، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية ،فضلاً من اعتمادها كدين رسمي وجعل التعلم ديني في ايطاليا ، وحماية الجمعيات والمنظمات كاثوليكية ، والمحافظة عن الابعاد الروحية، اما بالنسبة للحكومة الإيطالية فقد عده موسوليني انتصاراً شخصياً له كونه انه مشكلة متوارثة وابعد تأثير الكنيسة على سلطته واصبح متفرعاً اكثر لنظامه الشمولي مع كسب ود الملاين من العالم الكاثوليكي في إيطاليا والعالم.

الخاتمة :

بعد دراستنا لموضوع القضية الرومانية وتسوياتها، فتبين لنا مجموعة من الاستنتاجات هي:

- أدى ضم روما الى انهاء السلطة الزمنية للكنيسة ، مما خلق ازمة سياسية استمرت لعقود ، لاسيما وان ضم روما مسألة مصيرية بالنسبة للملكية الإيطالية لإكمال وحدتها القومية، وقد انتهزت الفرصة التاريخية التي اتاحتها لها الحرب البروسية الفرنسية عام 1870، مما مكنها من ضمها دون عناء يذكر.
- اثبتت الازمة ان الحلول الأحادية التي حاولت الدولة الإيطالية فرضها من خلال قانون الضمانات عام 1871 ، لم تكن كافية لحل النزاع ،كونها لم تحل اصل الازمة المتمثل في الاعتراف بالسلة السياسية للبابا ، لاسيما وان حلها كان نابعا من محاولتها دفع اخطار القوى الخارجية التي من الممكن ان تدخل لنجدة الكنيسة.
- أدت الازمة دورا مهما في تشكيل العلاقة بين الكنيسة والمجتمع الإيطالي ، اذ أدت الى ابتعاد الكاثوليك لفترة طويلة عن المشاركة في الحياة السياسية الإيطالية .
- كان لتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً في تطبيع العلاقة بين الطرفين، لاسيما بعد ظهور الاشتراكيين في الحياة السياسية الإيطالية ومحاولتهم الوصول الى حكم إيطاليا، ما اشعر الكنيسة بضرورة دعم الليبراليين الايطاليين للوقوف بوجهم، وهذا ما حدث عام 1913.
- كشفت الازمة الرمانية عن تداخل الدين والسياسة في اوربا الحديثة، اذ لم يكن النزاع محليا فقط ، بل كانت له ابعاد دولية بسبب المكانة الروحية للبابوية .
- انهت تسويات لاتران الصراع الرسمي بين الكنيسة والدولة الإيطالية ، وكانت مكسباً لجميع الأطراف، ووفرت حلاً مرضياً بالمقارنة مع قانون الضمانات، إذ عدت التسوية اتفاقية تخضع للقانون الدولي وبين دولتين ذات سيادة، فضلاً عن حصول الكنيسة على تعويضات مرضية مكنتها من تحسين وضعها الاقتصادي المتردي، وبالنسبة للفاشين فأنها كانت فرصة لهم لاستكمال برنامجهم السياسي في إيطاليا وكسب ود ملايين الكاثوليك داخل إيطاليا وخارجها.

– تؤكد الازمة الرمانية ان التسويات للازمات المعقدة اسيما بين المؤسسات الدينية والدول الحديثة والطوية تتطلب حلول مستدامة قائمة على قوعد قانونية وسياسية وترعى فيها حقوق كافة الأطراف وليس من خلال حلول أحادية .

الهوامش :

(i) انظر : وفاء طه رحيم العنبكي، كافور ودوره في الوحدة الإيطالية 1810-1861، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب، جامعة بغداد، 2010.

(ii) Charles Seignobos, A Political History of Europe Since 1814 , New York, Henry Goilt and Company, 1999, P.358.

(iii) فيكتور إيمانويل الثاني (1820-1878): أول ملك لإيطاليا الموحدة، وُلد في تورينو، وتولى عرش مملكة سردينيا عام 1849 بعد تنازل والده، شارل ألبرت ملك سردينيا، عن العرش، بدعم من رئيس وزرائه كونت كافور، لعب دورًا محوريًا في توحيد إيطاليا، اذ تحالف مع نابليون الثالث ضد الإمبراطورية النمساوية، ودعم حملة الألف بقيادة جوزيبي غاريبالدي التي ساهمت في هزيمة مملكة الصقليتين، في 17 اذار 1861، أُعلن أول ملك لإيطاليا الموحدة. ضمت إيطاليا منطقة البندقية عام 1866، واستولت على روما عام 1870، وجعلتها عاصمتها، نظرًا لدوره في توحيد البلاد، أطلق عليه الإيطاليون لقب "أبو الوطن" ، انظر :

Denis Mack Smith, *Vittorio Emanuele II. (Traduzione ... di Jole Bertolazzi.)* , Laterza,1972.

(iv) كونت سان مارتينو : سياسي إيطالي شغل منصب حاكم وعضو مجلس شيوخ مملكة إيطاليا، وُلد في كونيو، وهو ابن الكونت سيزار، عُيّن قائدًا عامًا لمدينة جنوة (4 أغسطس 1848)، ثم مستشارًا للدولة عند فيكتور إيمانويل الثاني ملك إيطاليا في 27 فبراير 1852، ترأس المجلس الإقليمي لمدينة كونيو، وشغل منصب مستشار بلدية تورينو في الفترة من 1857 إلى 1864 ومن 1866 إلى 1876. وبصفته نائبًا للملك في نابولي، كان من واجبه تقديم مقترحات إلى البابا بيوس التاسع بشأن دور البابا في فتح روما ، توفي في درونيرو، بالقرب من كونيو، عام 1876، انظر :
https://en.wikipedia.org/wiki/Gustavo_Ponza_di_San_Martino#cite_note-2

(v) كان البابا بيوس التاسع (1792-1878) رأس الكنيسة الكاثوليكية من عام 1846 إلى عام 1878، مما جعل بابويته التي امتدت قرابة 32 عاما واحدة من أطول البابويات في التاريخ، في البداية، أيّد الإصلاحات الليبرالية، لكن بعد ثورات عام 1848، أصبحت سياساته أكثر تحفظًا، اذ دعا إلى انعقاد المجمع الفاتيكاني الأول عام 1868، والذي أعلن عقيدة عصمة البابا عام 1870. خلال الحرب الفرنسية البروسية، انسحبت القوات الفرنسية من الدولة البابوية، مما سمح لمملكة إيطاليا بالاستيلاء على روما عام 1870، بعد ذلك، أعلن بيوس التاسع نفسه "سجينًا في الفاتيكان" في مدينة الفاتيكان، انظر :

James A. Corcoran,. *"Pius IX and His Pontificate,"* The American Catholic Quarterly Review, Vol. III, 1878.

(vi) R. De Cesare, The Last days of papal Rome 1850-1870, New York, Houghton Mifflin company, 1909, P.444.
(vii) Martin Collier, Italian Unification 1820-1871, London, Heinemann Glucational publishers -2003, P.82-83.
(viii) A. Pearce Higgins, The Papacy and international law, Journal of the Society of Comparative Legislation, New Series, Vol. IX, London, John Murray, 1908, P.257.
(ix) Charles M. Andrews, The Historical Development of Modern Europe: From the Congress of Vienna to the Present Time, New York, Q. P. Dutnen's sons, 1899, P.403.
(x) J. Emaclear, ed., Church and State in the Modern Age :A Documentary History, New York, Oxford University Press, 1995, P.257-258.
(xi) J. F. Maclear, ed., Church and State in the Modern Age: A Documentary History Oxford Oxford University Press, 1995, pp. 256–260.
(xii) Charles M. Andrews, The Historical Development of Modern Europe: From the Congress of Vienna to the Present Time, New York, Q. P. Dutnen's sons, 1899, P.403.
(xiii) J. F. Maclear, ed., Op. Cit., , pp. 256–260.
(xiv) loana Cismas, Religions Actors and International Law, New York, oxford University Press, 2014, P.162.
(xv) النيابة الرسولية : هي ولاية قضائية إقليمية للكنيسة الكاثوليكية تحت أسقف فخري متمركز في المناطق المبشّرة والبلدان التي لم يُنشَأ فيها أبرشيات أو رعية بعد، و غالبًا ما يكون وضع النيابة الرسولية بمثابة ترقية لمحافظة رسولية سابقة، وهي في الأساس مؤقتة، رغم أنها قد تستمر مدة قرن أو أكثر، على امل أن تضم المنطقة أعداداً كافية من الكاثوليك حتى تتمكن الكنيسة من إنشاء أبرشية يومًا ما، انظر :
Mahmoud Adam, *Dictionary of the Three Major Religions: Judaism, Christianity, and Islam* (in Arabic and English), Reviewed by: Alexandria: Horus International Foundation for Printing and Publishing,2008, p. 49.

(xvi) J. F. Maclear, ed., Op. Cit., pp. 256–260.
(xvii) Charles selgnobos Apolitical History of Contemporary Europe since 1814, London, William Heinemann, 1904, P.362.
(xviii) Owen chadwlick, A History of the popes 1830-1914, oxford, Oxford University Press, 1998, P.229.
(xix) Pins IX, Beneficia Dei (On The Twenty-fifth Anniversary Of His Pontificate) 1871, on : https://www.catholicculture.org/culture/library/view.cfm?id=5011 .
(xx) Ibid.,.
(xxi) Pins IX, Beneficia Dei (On The Twenty-fifth Anniversary Of His Pontificate) 1871, on : https://www.catholicculture.org/culture/library/view.cfm?id=5011.

(xxii) أقدمت الحكومة الإيطالية على تبني مجموعة من السياسات ضد نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا منها قيامها بنزع الصفة الدينية عن موقع الكولوسيوم رغم قدسيته عام 1873 ، فضلاً عن الغاء القسم الديني في المحاكم عام 1874، وإلغاء التعلم الديني في المدارس الابتدائية وتطبيق التجنيد الاجباري على رجال الدين، وفرضت قانون الزواج المدني عام 1874 كلها امور زادت من توتر العلاقة بين الطرفين، انظر :

Owen Chadwick, Op. Cit., P.233-235.

(xxiii) Frank J. Coppa, The Papacy in Modern world A Political History, London, Reaction Bool, 2014, P.97-98.

(xxiv) Charles Seignobos, A Political History of Europe Since 1814, ed. Silas Marcus Macvane New York: Henry Holt and Company, 1900, pP.363-362.

(xxv) John Webb Probyn, Italy: From the Fall of Napoleon I, in 1815, to the Year 1890 London: Cassell & Company, 1891, pP.229-280.

(xxvi)Saretta Marotta, L'agonia del non expedit, in :Benedetto XV. Papa Giacomo Della Chiesa nel mondo dell'«inutile strage», directed by A. Melloni, edited by G. Cavagnini, G. Grossi, Bologna 2017,pp. 667-670.

(xxvii) البابا ليو الثالث عشر : كان رئيسًا للكنيسة الكاثوليكية من عام ١٨٧٨ حتى وفاته عام ١٩٠٣. وقد حظي برابع أطول فترة بابوية بين جميع الباباوات، بعد القديس بطرس، وبيوس التاسع (سلفه)، ويوحنا بولس الثاني، انظر :

Chadwick, Owen. *A History of the Popes 1830–1914* ,Wayback Machine,2003, pp. 273–331.

(xxviii) Dominic Fenech, Minding their Own Business: British Diplomacy and the Conflict between Italy and the Vatican during the Pontificate of Leo XIII, 1878-1903, Melita Historia, 11, No.1,1993, P.77-104.

(xxix) فرانشسكو كرسبي : سياسي إيطالي تولى رئاسة الحكومة في إيطاليا مرتين، واستقال من وزارته الثانية بعد هزيمة القوات الإيطالية الغازية للحبشة في معركة عدوة في 10 من اذار 1896، انظر :

Christopher Duggan, Francesco Crispi, 1818–1901: From Nation to Nationalism Oxford, Oxford University Press, 2002.

(xxx) Saretta Marotta, Op. Cit., P.672.

(xxxi) Herbert Vaughan, Bishop of salford, The Roman Question: international and British, Not Purely Italian, London, Burns and Oates, 1889, P.2-32.

(xxxii) Sandor Agocs, The Troubled, origins of the Italian catholic labor movement, 1878-1914, Michigan, Wayne state university, 1988, P.88-119.

(xxxiii) Savetta Marotta, Op. Cit., P.672.

(xxxiv) Valention Larcinses, Enfranchisement and Representation: Italy 1909-1913, London Scholl of Economics, Nove-2011, pdf,. P.7.

(xxxv)بينيديتو الخامس عشر: كان رئيس الكنيسة الكاثوليكية من عام 1914 حتى وفاته في يناير 1922. وقد طغت الحرب العالمية الأولى وتداعياتها السياسية والاجتماعية والإنسانية في أوروبا على فترة حبريته إلى حد كبيv،انظر

Cavagnini, Giovanni and Giulia Grossi (eds.), *Benedict XV: A Pope in the World of the 'Useless Slaughter' (1914–1918)*, Turnhout, Belgium: Brepols, 2020.

(xxxvi) Alberto Melloni et al. Benedict XV: A Pope in the World of the 'Useless Slaughter' , (1914-1918), Vol.2, turnhont, Brepols publisher, 2010, PP.995-997.

(xxxvii) لويجي ستورزو : كان كاهنا إيطاليا، وموظفا حكوميًا، ومنظمًا سياسيًا، أسس حزبًا كان بمثابة نواة للحركة الديمقراطية المسيحية الإيطالية، حصل على درجة الدكتوراه في اللاهوت من الجامعة الغريغورية في روما، شغل منصب عمدة كالتاجيروني (1905-1920)، وشغل منصب عضو مجلس مقاطعة كاتانيا، في يناير/كانون الثاني 1919، أسس ستورزو الحزب الشعبي الإيطالي واصبح سكرتيره السياسي، وبعد رفضه دعم النظام الفاشي، اعتزل ستورزو في دير في تموز 1923، ثم نُفي في تشرين الأول 1924، انظر :
https://www.britannica.com/biography/Luigi-Sturzo

(xxxviii) Jonathan Dunnage, Twentieth Century Italy London, Rotledge, 2014, P.50.

(xxxix) البابا بيوس الحادي عشر : هو بابا الكنيسة الكاثوليكية بالترتيب التاسع والخمسون، لحبرية طويلة دامت من 1922 وحتى وفاته عام 1939، لعلّ أهم منجزات عهده هي اتفاقية لاتران مع الدولة الإيطالية والتي أوجدت الفاتيكان بالشكل المتعارف عليه اليوم؛ وتحديده الأحد الأخير من شهر أكتوبر عيدًا للمسيح الملك، لقب «بابا الرسالات»، و«بابا العمل الكاثوليكي»، ويعود لحبريته أيضا عددا من المباني الفاتيكانية الهامة، مثل متحف العلوم الحديثة ومتحف الرسالات، وكذلك أنشأ المرصد الفاتيكان،انظر:
Carlo Confalonieri ,*Pius XI – A Close Up*. Altadena, California: The Benzinger Sisters Press, 1975.

(xl) موسوليني: كان سياسي وصحفي إيطالي، قاد إيطاليا باسم " دوتشي" من عام 1922 حتى الإطاحة به عام 1943، أسس الحركة الفاشية عام 1919 ، التي تحولت الى الحزب الفاشي الوطني عام 1921، عُيّن موسوليني رئيسًا لوزراء إيطاليا بعد مسيرة روما عام 1922، مؤسسًا بذلك ديكتاتورية شمولية، أشرف على مشاركة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية كحليف لألمانيا، وأعدم عام 1945، انظر : قاسم شعيب السلطاني، موسوليني والحركة الفاشية 1922-1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.

(xli) انظر : قاسم شعيب السلطاني، المصدر السابق ، ص233-219.

(xlii) Patricia Kinght, Mussolini Fascism, London, Routledge, 2003, P.114-190.

(xliii) Edward Townley, Mussolini and Italy, Oxford Harcourt Education limited, 2002, PP.23-25.

(xliv) Giauluce Russo, World War I and the Rise of Fascism in Italy, Boston university, Economics Dep., First Version, July 30, 2019, PDF. File, P.11-2.

(xlv) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ الأوربي من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار النهضة العربية، (د. ت) ، ص 542.

(xlvi) بعد تشكيل الحزب الوطني الفاشي في آذار 1921 نشر برنامجه السياسي والذي تكون من مجموعة من المواضيع هي : المبادئ الأساسية والدولة التعاونيات السياسية، والسياسية الخارجية والسياسية الاقتصادية، السياسة الاجتماعية والسياسية المدرسية، العدالة الدفاع الوطني والمنظمات، انظر :

Heffrey, T. Schnapp, A primer of Italian Fascism, Nebraska, Nebraska press university, 2000, P.11-19.

(xlvii)

(xlviii)David I. Kertzer, The Pope and Mussolini : the Secret History of pius Xi and the Rise of fascism in Europe, oxford, oxford university press, 2014, P.30.

(xlix) Quoted in : Ibid, P.45.

(l) Pius XI, Ubi Rrcano Dei consilio, Encytelical letter, Desembr 23, 1922, Vatican : libreria Editice Vaticana.,on : https://www.vatican.va/content/pius-xi/la/encyclicals/documents/hf_p-xi_enc_19221223_ubi-arcano-dei-consilio.html

(li) Frank J. Coppa, the modern papacy 1798-1995, London, Routledge, 1998, P.173.

(lii)بييترو غاسباري (1852–1934). كاردينال وخبير في القانون الكنسي. في عام 1914، شغل غاسباري منصب وزير الدولة تحت قيادة البابا بنديكتوس الخامس عشر واستمر في هذا المنصب حتى عام 1931. خلال فترة توليه المنصب، ساهم في صياغة والموافقة على اتفاقيات الفاتيكان التي وُقعت عام 1929 من قبل موسوليني نيابة عن الشعب الإيطالي، انظر :

Uog Spirito, Memoirs of the Twentieth Century (Leiden: Brill, 2021), p. 157.

(liii) John F. Pollard ,The Vatican and Italian fascism 1929-1932 , London, Cambridge University press , 1985, p.28.

(liv) David I. Kertzer, Op. Cit., p.48-49.

(lv) Lieve Gevers, Jan Bank, Churches and Religion in the Second world war, London, Bloom Sbury, 2016, P.82.

(lvi) Palian Fascism, The Italian under Mussolini's Regime, Bologna – Italy, Springer, 2025, P.29-30.

(lvii)جياكومو ماتيوتي: اشتراكي إيطالي، سياسي مناهض للفاشية، وزعيم معارض، كان اشتراكياً مناضلاً منذ صغره، حيث انضم إلى الجناح الشبابي للحزب الاشتراكي الإيطالي عام 1898، ثم إلى الحزب الرئيسي حوالي عام 1900 في عام 1907، تخرج في القانون من جامعة بولونيا، أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الإيطالي وقائد جناحه التدريجي، ويرتبط اسمه بالاشتراكية الديمقراطية والديمقراطية الاجتماعية، ويمكن تلخيص فكره بأنه اشتراكي إصلاحي، إصلاحي جذري، وإصلاحي ثوري.شغل منصب سكرتير الحزب الاشتراكي الموحد من عام 1922 إلى عام 1924، انظر :

Carioti, Antonio (18 June 2023). "Mussolini e il delitto Matteotti: «Se il fascismo è un'associazione a delinquere, io ne sono il capo»". Corriere della Sera (in Italian). Retrieved 10 November 2025.

(lviii) Alexander J. De Grand, Italian Fascism its origins and Development, Nebraska Nebraska press University ,2000 , P.68-71.

(lix) David I. Kertzer, Op. Cit., P.73.

[lx] Quoted in : Federico Marcon, Fascism : the History of a world, New York, Columbia university press, 2023, P.234.
[lxi] David D. Roberts, The Totalitarian Experiment in twentieth-century Europe, London, Routledge, 2006, P.272.
[lxii] Pablo del Hierro, Matteo Albanese, Transnational Fascism in the twentieth Century (Spain, Italy and the Global Neo-fascist network, London, Bloomsbury Academic, 2016, P.19.
[lxiii] Benjamin Passey, How the Pope Played Politics: The Papal Politics of Pope Pius XI in 1920s and 1930s Italy, A study Journal of scholarly Historical Writing, Vol.48, 155-1, P.124.
[lxiv] Ibid, P.125.
[lxv] David I, Kertezer, Op. Cit., P.99.
[lxvi]فرانشيسكو باتشيلي (1872–1935). الأخ الأكبر لأوجينيو، سلك فرانشيسكو باتشيلي نفس طريق والدهما، ليصبح أحد أبرز المحامين في الفاتيكان. لجأ إليه البابا بيو الحادي عشر في عام 1926 لإجراء مفاوضات سرية مع الحكومة الفاشية، بهدف إنهاء حالة العداء القائمة بين الكرسي الرسولي وإيطاليا منذ تأسيس الدولة الإيطالية عام 1861،انظر :

David I. Kertzer, Op. Cit., P.xxi.

[lxvii] دومينكو باروني : كان باروني قاضياً في إيطاليا خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي فترة شهدت تطور النظام القضائي في مملكة إيطاليا بعد توحيدها. وقد خدم في القضاء الإيطالي وساهم في الإدارة القانونية للدولة خلال تلك الحقبة، كان له دور في الصياغة القانونية لمعاهدة لاتران وممثل الوفد الإيطالي فيها وتوفي قبل توقيعها بشهر واحد ، انظر

https://www.encyclopedia.com/religion/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/lateran-pacts.

[lxviii] John Gabriel Adrianyi, Hubert Jedin ,The Church in the Modern Age, London, Burns and Qater, 1981, P.52.
[lxix] Albert C. O'Brien, Benito Mussolini, Catholic youth and the originals of the Lateran trendies, Journal of church and state 23, No.1, 198, P.128-129.
[lxx] David I, Kertezer, Op. Cit., P.100-104.
[lxxi] James Bran Scott, the traty between italy and the Vatican, proceedings of the American society of international law, April 24-27, 1929, pdf field, P.14.
[lxxii] Treaty between the Vatican and Italy, the American Journal of international law, Vol.23, No.3 Supplement: of Official documents, 1929, pdf. File, P.187-188.
[lxxiii] Giuliana Chamedes, The Vatican And The Reshaping Of The European International Order After The First World War, The Historical Journal, December 2013, Vol. 56, No. 4 (December 2013), pp. 977–976.
[lxxiv] Benjamin Passey, Op. Cit., P.127.

(lxxv) Wilfrid Parsons, Contemporary Italy 1919-1931, the Catholic Historical Review, Vol.18, No.1, 1932, pdf. file, PP.15-16.

قائمة المصادر:

المصادر:

اولا: المصادر العربية

1. قاسم شعيب عباس السلطاني، موسوليني والحركة الفاشية 1922-1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.
2. وفاء طه رحيم العنبكي، كافور ودوره في الوحدة الإيطالية 1810-1861، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب، جامعة بغداد، 2010.
3. عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ الأوربي من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار النهضة العربية، (د. ت) .

ثانيا: المصادر الاجنبية

1- A. Pearce Higgins, The Papacy and international law, Journal of the Society of Comparative Legislation, New Series, Vol. IX, London, John Murray, 1908.
2- Albert C. O'Brien, Benito Mussolini, Catholic youth and the originals of the Lateran trendies, Journal of church and state 23, No.1, 1998.
3- Alberto Melloni et al. Benedict XV: A Pope in the World of the 'Useless Slaughter' , (1914-1918), Vol.2, turnhont, Brepols publisher, 2010.
4- Alexander J De Grand, Italian Fascism its origins and Development, Nebraska Nebraska press University ,2000 .
5- Benjamin Passey, How the Pope Played Politics: The Papal Politics of Pope Pius XI in 1920s and 1930s Italy, A study Journal of scholarly Historical Writing, Vol.48, 155-1,2019.
6- Cavagnini, Giovanni and Giulia Grossi (eds.), Benedict XV: A Pope in the World of the 'Useless Slaughter' (1914–1918), Turnhout, Belgium: Brepols, 2020.
7- Carlo Confalonieri ,*Pius XI – A Close Up*. Altadena, California: The Benzinger Sisters Press, 1975.
8- Charles M. Andrews, The Historical Development of Modern Europe: From the Congress of Vienna to the Present Time, New York, Q. P. Dutnen's sons, 1899.
9- Charles Seignobos, A Political History of Europe Since 1814 , New York, Henry Goilt and Company, 1999.
10- Charles Selgnobos Apolitical History of Contemporary Europe since 1814, London, William Heinemann, 1904.
11- Charles Seignobos, A Political History of Europe Since 1814, ed. Silas Marcus Macvane New York: Henry Holt and Company, 1900.

12- Christopher Duggan, Francesco Crispi, 1818–1901: From Nation to Nationalism Oxford, Oxford University Press, 2002.
13- Chadwick, Owen. A History of the Popes 1830–1914 ,Wayback Machine,2003.
14- David D. Roberts, The Totalitarian Experiment in twentieth-century Europe, London, Routledge, 2006.
15- David I. Kertzer, The Pope and Mussolini : the Secret History of pius Xi and the Rise of fascism in Europe, oxford, oxford university press, 2014.
16- Denis Mack Smith, Vittorio Emanuele II. (Traduzione ... di Jole Bertolazzi.) Laterza,1972.
17- Dominic Fenech, Minding their Own Business: British Diplomacy and the Conflict Between Italy and the Vatican during the Pontificate of Leo XIII, 1878-1903, Melita Historia, 11, No.1,1993.
18- Edward Townley, Mussolini and Italy, Oxford Harcourt Education limited, 2002.
19- Federico Marcon, Fascism : the History of a world, New York, Columbia university press, 2023.
20- Frank J. Coppa, the Modern papacy 1798-1995, London, Routledge, 1998.
21- Frank J. Coppa, The Papacy in Modern World A Political History, London, Reaction Bool, 2014.
22- Giauluce Russo, World War I and the Rise of Fascism in Italy, Boston university, Economics Dep., First Version, July 30, 2019.
23- Giuliana Chamedes, The Vatican And The Reshaping Of The European International Order After The First World War, The Historical Journal, December 2013, Vol. 56, No. 4 (December 2013).
24- Heffrey, T. Schnapp, A primer of Italian Fascism, Nebraska, Nebraska press university, 2000.
25- Herbert Vaughan, Bishop of salford, The Roman Question: international and British, Not Purely Italian, London, Burns and Oates, 1889.
26- J. Emaclear, ed., Church and State in the Modern Age :A Documentary History, New York, Oxford University Press, 1995.
27- J. F. Maclear, ed., Church and State in the Modern Age: A Documentary History Oxford Oxford University Press, 1995.
28- James Bran Scott, the traty between italy and the Vatican, proceedings of the American society of international law, April 24-27, 1929.
29- John F. Pollard ,The Vatican and Italian fascism 1929-1932 , London, Cambridge University press , 1985.
30- John Gabriel Adrianyi, Hubert Jedin ,The Church in the Modern Age, London, Burns and Qater, 1981.

31- John Webb Probyn, Italy: From the Fall of Napoleon I, in 1815, to the Year 1890 London: Cassell & Company, 1891.
32- Jonathan Dunnage, Twentieth Century Italy London, Rotledge, 2014.
33- Lieve Gevers, Jan Bank, Churches and Religion in the Second world war, London, Bloom Sbury, 2016.
34- James A. Corcoran,. *"Pius IX and His Pontificate,"* The American Catholic Quarterly Review, Vol. III, 1878
35- loana Cismas, Religions Actors and International Law, New York, oxford University Press, 2014.
36- Martin Collier, Italian Unification 1820-1871, London, Heinemann Glucational publishers -2003.
37- Mahmoud Adam, *Dictionary of the Three Major Religions: Judaism, Christianity, and Islam* (in Arabic and English), Reviewed by: Alexandria: Horus International Foundation for Printing and Publishing,2008.
38- Owen chadwlick, A History of the popes 1830-1914, oxford, Oxford University Press, 1998.
39- Pablo del Hierro, Matteo Albanese, Transnational Fascism in the twentieth Century (Spain, Italy and the Global Neo-fascist network, London, Bloomsbury Academic, 201.
40- Palian Fascism, The Italian under Mussolini's Regime, Bologna – Italy, Springer, 2025.
41- Patricia Kinght, Mussolini Fascism, London, Routledge, 2003.
42- Pins IX, Beneficia Dei (On The Twenty-fifth Anniversary Of His Pontificate) 1871, on : https://www.catholicculture.org/culture/library/view.cfm?id=5011.
43- Pins IX, Beneficia Dei (On The Twenty-fifth Anniversary Of His Pontificate) 1871, on : https://www.catholicculture.org/culture/library/view.cfm?id=5011 .
44- Pius XI, Ubi Rrcano Dei consilio, Encytelical letter, Desembr 23, 1922, Vatican : libreria Editice Vaticana.,on : https://www.vatican.va/content/pius-xi/la/encyclicals/documents/hf_p-xi_enc_19221223_ubi-arcano-dei-consilio.html
45- James A. Corcoran,. "Pius IX and His Pontificate," The American Catholic Quarterly Review, Vol. III, 1878.
46- R. De Cesare, The Last days of papal Rome 1850-1870, New York, Houghton Mifflin company, 1909.
47- Sandor Agocs, The Troubled, origins of the Italian catholic labor movement, 1878-1914, Michigan, Wayne state university, 1988.
48- Saretta Marotta, L'agonia del non expedit, in :Benedetto XV. Papa Giacomo Della Chiesa nel mondo dell'«inutile strage», directed by A. Melloni, edited by G. Cavagnini, G. Grossi, Bologna 2017.

49- Treaty between the Vatican and Italy, the American Journal of international law, Vol.23, No.3 Supplement: of Official documents, 1929.
50- Valention Larcinses, Enfranchisement and Representation: Italy 1909-1913, London Scholl of Economics, Nove-2011.
51- Wilfrid Parsons, Contemporary Italy 1919-1931, the Catholic Historical Review, Vol.18, No.1, 1932.
52- Uog Spirito, Memoirs of the Twentieth Century (Leiden: Brill, 2021).

Abstract

The research examines the development of the Roman Question, the conflict between the Catholic Church and the Italian state, from the annexation of Rome in 1870 to the Lateran Settlement of 1929. The crisis began when the Kingdom of Italy completed its national unification by annexing Rome, which had previously been under papal authority. Pope Pius IX rejected this action and considered it an illegitimate seizure of Church territory, declaring himself a “prisoner of the Vatican” and refusing to recognize the Italian state. The Italian government attempted to resolve the dispute through the Law of Guarantees in 1871, which granted the Pope certain religious and diplomatic privileges, but the Church rejected it and maintained a political boycott of the Italian state for decades. With the political and social transformations in Italy, especially the rise of socialism after the First World War, the Church gradually moved toward reconciliation with the state. Benito Mussolini exploited these circumstances to strengthen relations with the Vatican. Secret negotiations eventually led to the Lateran Agreements of 1929, which recognized the sovereignty of Vatican City and regulated relations between the Church and the Italian state, thus ending a conflict that had lasted nearly sixty years.

Key words: Roman Question, Lateran Treaty, Benito Mussolini, Kingdom of Italy .